الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

شعوبٌ قبلَ الحُكّام، ترفضُ الاستجابة لنداء المستقبل!

من الجدير بالملاحظة والاهتمام، أن المفكرين العرب المعاصرين عندما كانوا يتكلمون وينظّرون عن مشكلات العالم العربي ومنها الوحدة العربية – مثلاً - لم يفرقوا بين مجتمعين عربيين رئيسيين هما: المجتمع الحضري (بما فيه المجتمع الزراعي) والمجتمع البدوي الصحراوي الرعوي. فلكل من هذين المجتمعين خصائص اجتماعية وسياسية مختلفة، تبرُز أشد ما تبرُز في مسألة الوحدة العربية.

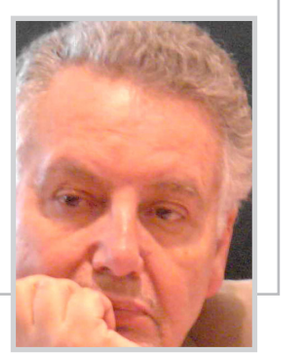

شاكر النابلسي

بين المجتمع الحضري والبدوي

فمعظم العوائق التي يعتقد المفكرون العرب بأنها عوائق أمام الوحدة، قد تنطبق على المجتمع الحضري، ولا تنطبق على المجتمع البدوي الرعوي. فالصحراء كانت عائقاً في وجه الوحدة العربية بين الحضريين العرب في حين أنها كانت عاملاً مساعداً في الوحدة بين البدو العرب (وحدة السعودية، واتحاد الإمارات) وأنصاف البدو كذلك (توحيد شطري اليمن). في حين أن الصحراء ذاتها لم تكن عاملاً مساعداً على الوحدة بين مجتمعين حضريين كمصر والسودان مثلاً.

بين الأغنياء والفقراء

والغنى والفقر، كانا عاملين لوحدة المجتمع البدوي (مثال اتحاد الإمارات) بينما لم يكن هذا العامل سبباً لوحدة تونس وليبيا، كمجتمعين حضريين، وبينهما صحراء أيضاً.

والعامل الاقتصادي المتمثل في حماية طرق التجارة والحج، كان دافعاً لوحدة مجتمع حضري مع مجتمع بدوي في الجزيرة العربية (وحدة الحجاز الحضرية مع نجد البدوية في المثال السعودي) بينما لم يكن الدافع الاقتصادي كافياً لوحدة مجتمعين تجاريين حضريين كسوريا ولبنان مثلاً.

وتمت وحدة الضفتين بين الأردن وفلسطين في العام ١٩٤٨-١٩٥٠ ، دون أية مشاكل تُذكر، لأن جانباً منهما كان بدوياً (الأردن) وكان الآخر حضرياً (فلسطين) كما هو في المثال السعودي الناجح.

وكما كانت الوحدة العربية ممكنة بين الغني والفقير في المجتمع البدوي فإن الغنى والفقر في المجتمع المديني كان عاملاً سلبياً للوحدة. فقد طالب سكان حلب الأغنياء – مثلاً لا حصراً – في العهد العثماني باستقلال مدينتهم عن دمشق الفقيرة آنذاك. حيث كانت حلب المدينة الحضرية عاصمة الحرير في الشرق وطريق التوابل على مدار العام. وكان أهم القناصل الأجنبية في بلاد الشام يقيمون في حلب، بينما كانت دمشق تنتظر الرزق من مواسم الحج في كل عام. ولم ترقَ دمشق إلى مستوى حلب التجاري والمالي. ومن هنا طالب الأغنياء بأن تكون حلب ناحية مستقلة قائمة بذاتها.

وقد التفت إلى هذا العائق – عائق الفقر والغنى – للوحدة العربية المفكرون السياسيون في النصف الأول من القرن العشرين، ومنهم المفكر اللبناني إدمون ربّاط الذي كتب في العام ١٩٢٥ عن مثل هذا العائق.

دور البترول بين السلب والإيجاب

وفي العصر الحديث وبعد الطفرة البترولية في العام ١٩٧٥، لم يكن باستطاعة أحد من الدول الفقيرة الكبيرة أو الصغيرة أن يحقق أي شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد مع أية دولة من الدول المنتجة للبترول في العالم العربي.

ثم برز هذا العائق واضحاً في الثمانينات من القرن الماضي، من خلال أول استطلاع للرأي العام العربي في مسألة الوحدة عام ١٩٨٠. فقد رحّب الفقراء العرب بالوحدة مع الأغنياء العرب، في حين رفض الأغنياء العرب الوحدة مع الفقراء العرب رغم عوامل الدين، واللغة، والتاريخ، والتراث، والجغرافيا المشتركة. وكان أكل أكياس الملح أهون من وحدة الفقراء مع الأغنياء، كما قال خروشوف في مصر، في العام ١٩٦٤. ذلك أن الأغنياء اعتبروا الوحدة مع الفقراء ضد إرادتهم، وبمثابة تحدٍ وتهديد لهم، وتدمير لوجودهم، خاصة عندما بدأ المفكرون اليساريون العرب الفقراء، ينادون بسحق الأغنياء العرب، ويقولون: إن إقامة دولة عربية ثورية كبيرة قوية من الفقراء في هذا الموقع الاستراتيجي (مصر، وسوريا، والأردن، والسودان)، تستطيع مباشرة أو غير مباشرة أن تسحق سحقاً الأقطار النفطية، وتضمها إلى الدولة الجديدة. وهذا الشعار الذي طُرح في العام ١٩٧٩ يذكرنا بتهديد منظمة التحرير الفلسطينية على لسان أحمد الشقيري في الستينات، من وجوب "إلقاء إسرائيل في البحر" وسحقها، وما جرَّ هذا الشعار من كوارث على القضية الفلسطينية، وكان حجة لإسرائيل في أن تفعل خلال نصف قرن مضى ما فعلت. وها هو الشعار يتكرر من جديد تجاه الدول العربية الغنية. فكيف لا نريدها أن تعاند وتقاوم بكل السبل مشاريع الوحدة العربية التي سيكون فيها مقتلها، كما طالب نديم البيطار في كتابه ("من التجزئة إلى الوحدة" ، ص ٣٧٠).

شعوبٌ قبل حكامها ترفضُ الوحدة!

ولنتذكر الآن ما قالته الشعوب العربية في استطلاع الرأي الذي أجراه عام ١٩٨٠ سعد الدين إبراهيم. فقد قالت نسبة ٤٧,٨ ٪ من الأردنيين المبحوثين في الاستطلاع المذكور، أن السعودية لا ترغب في الوحدة، وأيّد هذا القول نسبة ٤٥,٥ ٪من اليمنيين، ونسبة ١٩ ٪ من اللبنانيين، ونسبة ١٥,٤ ٪ من الفلسطينيين. وهذه الفئات الأربع هي التي عملت في السعودية، وخبرتها عن قرب، وسمعت رأي الشعب السعودي في الوحدة وجهاً لوجه. وقالت نسبة ٢٣ ٪ من الفلسطينيين المبحوثين، أن الشعب الكويتي لا يريد الوحدة. وهذا ما أكده الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف في العام ١٩٦٤ عندما خطب في مصر، في موقع السد العالي قائلاً : "إن أكل أكياس الملح أسهل من الوصول إلى الاتفاق معهم (البلدان الغنية بالبترول) وإن كانوا عرباً مثلكم ومسلمين مثلكم. (جريدة "الأهرام"، ٢١/٥/١٩٦٤).

وقالت نسبة ٣٤,٩ ٪ من المصريين المبحوثين، أن الشعب الليبي لا يريد الوحدة، وأيّد هذا القول نسبة ١٦,٧ ٪ من السوريين المبحوثين.

فقراء ينكرون – كذباً - المنافع المادية من الوحدة!

وقد أنكر الفقراء العرب – كذباً – في هذا الاستطلاع أن يكون دافعهم إلى الوحدة العربية هي المنافع المادية، وهذا الإنكار هو الموقف الطبيعي منهم، ولكنهم كانوا – أحياناً – يظهرون ما لا يبطنون. فقالت نسبة منهم بلغت ٥٢,٨ ٪ ، بأنهم لا يسعون للوحدة لفائدة مادية. في حين قالت نسبة١١,٨ ٪ بأنهم يتفقون بشدة، أن غرض الوحدة هو المنفعة المادية، وأيّدت نسبة ٣٥,٤ ٪ هذا الرأي، ولكن ليس بشدة..!

والسؤال هنا هو:

كيف ينكر الفقراء العرب ويكذبون على أنفسهم، أن لا يكون دافعهم إلى الوحدة العربية هو السبب المادي، في حين أن نسبة ٦٩ ٪ منهم قالوا بالإيجاب رداً على سؤال تأثير الوحدة عليهم شخصياً، وهل ستعود بالنفع عليهم أم لا؟

فأي نفع يمكن أن يعود على الفقراء المطالبين بالوحدة مع الأغنياء غير المنفعة المادية، وماذا كان لدى الأغنياء العرب في الثمانينات من القرن الماضي، غير أموال البترول يقدمونها للفقراء المتحدين معهم، أو حتى غير المتحدين؟

ومن هنا، قالت نسبة ٦١,٥ ٪ من الأردنيين الفقراء، أن السعوديين الأغنياء هم المتضررون من الوحدة، وأيّدت ذلك نسبة ٧٥,٥ ٪ من اللبنانيين، ونسبة ٥١,٧ ٪ من اليمنيين. ومن باب أن الاعتراف بالحق فضيلة، اعترفت نسبة ٦٠,٤٪ من الكويتيين أن الكويت هي المتضررة من مشاريع الوحدة العربية، حسب ما جاء في استطلاع الرأي المذكور. ومن الملاحظ، أن مثل هذا الاستطلاع للرأي، لم يُجرَ بعد ذلك وإلى الآن، مما يدل على أن الوحدة العربية، لم تعد قضية تستأهل مثل ذلك الاستطلاع للرأي، الذي جرى ١٩٨٠!

إذن: مع مَنْ سيتحد الأغنياء العرب؟!

والسؤال هنا:

أي ضرر كان سيلحق بالسعوديين والكويتيين وغيرهم من شعوب النفط من مشاريع الوحدة غير الضرر المادي؟

إذن، فإذا كانت الوحدة لا بُدَّ منها، في مرحلة تاريخية معينة، فمع مَنْ سوف يتحد الأغنياء العرب؟

سوف يتحد الأغنياء العرب مع بعضهم، ويدعون الفقراء لفقرهم، بغض النظر عن كل عوامل الدين، والقومية، والتاريخ، والجغرافيا، واللغة، والتراث، والمصير الواحد، وغير ذلك من الاعتبارات التي لا تُغني عن المنفعة المادية شيئاً. وهذا ما حدث في مشروع للأغنياء فقط: "مجلس التعاون الخليجي". (وقد ضمَّ المجلسُ أخيراً اليمن الفقير إليه كعضو مراقب. وهناك محاولات يمنية يائسة لمنح اليمن عضوية كاملة في المجلس).

وتأكيداً للرغبة في "اتحاد الأغنياء"، قال استطلاع الرأي المذكور، أن نسبة ٤٠,٣ ٪ من السعوديين يفضلون الوحدة في المدى القريب مع جيرانهم الأغنياء الكويتيين، في حين قالت نسبة ٥,٢ ٪ فقط، أنهم يفضلون الوحدة مع جيرانهم الأردنيين الفقراء!

عراق البعث يرفض الوحدة

ورغم أن شعار البعث المشهور "وحدة، حرية، اشتراكية"، وأن الوحدة هي المطلب الأول والهدف الأسمى لحزب البعث، إلا أن العراق البعثي (١٩٦٨-٢٠٠٣) (القيادة القومية) كان يرفض الوحدة، حتى مع بعث سوريا الآخر. وكان بعث سوريا (القيادة القطرية) يرفض الوحدة أو مجرد المباحثات في شأنها مع البعث العراقي (القيادة القطرية). وقال استطلاع الرأي المذكور، إن العراق الغني – آنذاك - كان رافضاً للوحدة مع أحد، وكانت نسبة ضئيلة منه لا تتجاوز ٦,٣ ٪ هي التي طالبت بالوحدة مع الفلسطينيين فقط، ربما لتعاطفهم مع مأساتهم الكبرى. وهكذا كان شعار البعث الشهير: "وحدة حرية اشتراكية" حبراً على ورق، وذراً للرماد في العيون. وبذا لم يبقَ – وحتى الآن – حزب سياسي عربي ينادي بالوحدة ويسعى لتحقيقها.

وأخيراً هذا مربط الفرس!

في فترة السبعينات من القرن العشرين، اشتدت الدعوة بين المفكرين العرب إلى أن يكون التكامل الاقتصادي العربي هو الدعامة الأساسية للوحدة. وهو تفكير علمي وعقلاني بحت، يُري كل طرف من الأطراف الراغبة في الوحدة فرصة كاملة.

فمن المعروف علمياً وتاريخياً، أن أهم أسباب تعثر الوحدة العربية، غياب التكامل الاقتصادي بين الكيانات القطرية المختلفة. فقد قامت بعض محاولات التكامل الاقتصادي، التي لم تفتأ أن انهارت وتلاشت. وكانت أولها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين بعض الأقطار العربية، في العام ١٩٤٣ التي أدت إلى حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال، ولكنها قوِّضت في العام ١٩٥٠. وكانت هناك محاولة ثانية بين مصر وسوريا، ضِمن الوحدة الثنائية السياسية في العام ١٩٥٨، ولكنها قُوِّضت ثانيةً في العام ١٩٦٢. علماً بأن الوحدة السياسية، لم تُفِدْ الطرفين(المصري والسوري) بقدر ما أفادتهما الوحدة الاقتصادية، التي رفعت حجم التبادل التجاري بينهما لأول مرة في التاريخ إلى مائة مليون ليرة سورية في العام ١٩٦١. وبعد الانفصال انخفض هذا الحجم إلى تسعة ملايين ليرة سورية فقط. وبعد ذلك عُقدت عدة اتفاقيات للتكامل الاقتصادي بين دول عربية مختلفة (سوريا والعراق، ١٩٦١)، (العراق ومصر، ١٩٦٤)، (العراق والأردن، ١٩٦٥)، (السوق العربية المشتركة، ١٩٦٤) ولكن كل هذه الاتفاقيات لم يُكتب لها النجاح والاستمرار، ذلك أن غياب رادع الخسارة جعل الحكّام، لا يترددون في تجميد هذه الاتفاقيات لأسباب سياسية بحتة، غير مبالين لحساب، أو عقاب. (انظر: سعد الدين إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية"، ص٦٥-٧١).

طبقات العالم العربي الاجتماعية

فالعالم العربي بعد العام ١٩٧٥، حيث حدثت الطفرة البترولية وإلى الآن، أصبح يُقسم إلى أربع طبقات:

١- طبقة الأغنياء (السعودية، الكويت، الإمارات، العراق]قبل ١٩٨٠[، ليبيا، وقطر).

٢- طبقة الوسط بين الغنى والفقر (الجزائر، لبنان، عُمان، ومصر)

٣- طبقة الفقراء (الأردن، سوريا، تونس، المغرب، واليمن، العراق]بعد [١٩٩٠).

٤- الطبقة الجائعة (السودان، الصومال، وموريتانيا).

ويظل هذا التقسيم نسبياً بين الدول العربية.

ما بعد الانتخابات العراقية

الكثير من الأسئلة، الكثير من الطرق، الكثير من الأحلام

ثمة الكثير من الأسئلة التي بدأت تتصدر المشغل السياسي الداخلي والخارجي في مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية العراقية، من منطلق ان نتائج هذه الانتخابات تعكس طبائع التوجهات التي تترسم المشهد السياسي الجديد، فضلا عن ما تحمله هذه النتائج من عواصف قد تغيّر الكثير من حسابات الأجندات العربية وسياساتها التي تتعاطى بها عبر أقنعة ومجازات سياسية والتي تناور بها عادة تحت خطابات قابلة للفضح، خاصة فيما يتعلق بالموقف من قضايا الامن القومي والعلاقات العربية العربية، وموقف الدول العربية من الصراع العربي الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني، والوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج.

علي حسن الفواز

الاسئلة العراقية المثارة في مرحلة ما بعد ٢٠١٠/٣/٧ هي ليست ذات الأسئلة قبل هذا التاريخ، اذ ان معطيات هذه النتائج حملت معها مؤشرات صادمة للكثير من نمطيات العقل السياسي العربي، خاصة في منظوره الطائفي، ومنظوره القومي الموهوم باسترجاعات لم تعد واقعية، فضلا عن منظوره لتوقعات استشرفها من خلال التدخل في صناعة بعض البرامج السياسية للقوى المشاركة في الانتخابات، ودعم القوى الرافضة للعملية السياسية تحت مسميات غائمة للجهاد ورفض الوجود الأميركي. ولعل من أول هذه الأسئلة يرتبط بما عالق بالبحث عن هوية النظام السياسي الجديد على وفق المعايير السائدة في السستم السياسي العربي؟ والثاني يتعلق بإمكانية قبول الحالة العراقية كما هي دون تدخل او وصايا، والبحث عن إمكانيات واقعية لاعادة اندماج الوضع السياسي العراقي داخل فضاءات السياسات العربية المؤسسة على القليل من الوقائع والكثير من الأوهام؟ والثالث ما يتعلق باستقراء الخاصية العراقية وطبيعة مكوناتها الاثنية المعقدة والتي صارت جزءا من الصناعة السياسية العراقية وليست بعيدة عنها كما كانت خلال الحكم السياسي السابق؟ والخامس ما يتعلق بمستقبل الدولة العراقية، هل هي دولة دينية؟ ام هي دولة علمانية؟ ام هي دولة لها سياسات جديدة لها حسابات وطنية؟ وهل ان مفهوم الدولة الدينية خاضع لتوصيف ما هو تقليدي وطائفي في العقل السياسي العربي؟ وهل ان مفهوم الدولة العلمانية يرتبط بالضرورة بإعادة إنتاج نموذج الدولة الذي يشبه النظام السابق، على افتراض ان العلمانية المفترضة هي مرجعية للدولة القومية بمهيمناتها التي كثيرا ما غب تحت شعاراتها الكثير من خصوصيات الشعب العراقي؟

هذه الأسئلة وغيرها باتت الآن على طاولات العديد من المعنيين بمعطيات الواقع السياسي والأمني العربي والإقليمي، اذ ان ما تحقق من نتائج مثيرة للانتخابات العراقية، أضحى مدعاة لإعادة قراءة الملفات العراقية، ليس بحساب البحث عن تغيير قسري لهذا الواقع الذي تحول معطاً وطنياً وشعبياً وليس نخبويا قابلا للتغاير حسب المزاج السياسي للسلطة، بقدر ما هو البحث عن معطيات للحوار وفتح نافذة للتلاقي على أساس احترام خيارات العراقيين، لان العودة الى المربع الأمني يعني إبقاء سياسة النوافذ المغلقة، وإثارة المزيد من الشكوك حول حقيقة الأمن القومي العربي، والعلاقات العربية العربية، والبحث عن مشتركات للحديث عن سياسات تكامل اقتصادي وثقافي بعيدا عن الحساسيات الطائفية التي لا تنتمي الى مفهوم الدولة قدر ارتباطها بمفهوم اللادولة، خاصة وان العراق يمثل افقا اقتصاديا هائلا للتكامل الاقتصادي وللاستثمار الذي يمكن ان يعطي للمنطقة بعدا جديدا خارج منظور سياسة الأزمة الدائمة التي ترك اثرها النظام السابق على جغرافيا المنطقة سياسيا واقتصاديا وامنيا، والتي أسهمت في صناعة دول للازمة والحرب المحتملة والتعسكر غير المنضبط والصراعات الدائمة لدول المنطقة عبر أنهاك اقتصادياتها بالاستعداد لحرب لن تحدث، او حرب تجر ويلاتها على منطقة تعد صاحبة المخزون الأول للثروات النفطية في العالم..

بالامس القريب انتهت الفاعلية الانتخابية الكبيرة في العراق، وانكشفت الفضاءات العراقية على واقع جديد لا يمكن التغافل عن معطياته السياسية والاجتماعية، ولا حتى تجاوز ما يمكن ان يتركه من اثر على مستقبل المشروع السياسي العراقي، وعلى طبيعة هوية الدولة العراقية وعلى علاقات هذه الدولة مع محيطها العربي والاقليمي والدولي. اذ ان المعطيات الاولى للانتخابات اشرّت بدون لبس الحقائق المقترنة بخيارات الجمهور العراقي برغم كل التدخلات والضغوط التي حاولت ان تخلط اوراق الواقع العراقي، فضلا عن الإشارة الى طبيعة ما يفهم الشارع العراقي الشعارات السياسية التي تطرحها القوى السياسية المشاركة بالعملية السياسية، والقوى التي تهدد باسقاط هذه العملية السياسية، ناهيك عن الموقف غير المتوازن للدول المحيطة بالعراق، فالقوى الاولى اضحت امام امتحان عسير بسبب لا واقعية الكثير من الشعارات التي ترفعها، وسعيها الى تنميط المشروع السياسي تحت مسميات وموجهات معينة، وتحت طروحات تلامس تراجيديا الحياة العراقية التي لم تكن وليدة اليوم بقدر ما هي جزء من ازمة مركبة يختلط فيها التاريخ مع اشكاليات الظاهرة السياسية العراقية وازمة الدولة الجديدة، واحسب ان حلول هذه الأزمة لا تكمن في سياسات التشتيت واسقاط الاوراق السياسية وانما ترتبط أساساً بوعي مسؤوليات المشروع السياسي، وتكامل الأهداف بعيدا عن اصطياد الفرص التي مازال البعض ينظر اليها وكأنها الغنيمة.

والقوى الثانية التي تمارس رهانها على إسقاط التجربة السياسية العراقية الجديدة اساسا وتحت اوهام شتى، اولها اعادة اللعبة الى الوراء، وتيئيس العراقيين من هذه التجربة، وعبر ممارسات شتى بدءا من الترويج الاعلامي حول ماهو جاهز في العقل السياسي العربي التقليدي، وتواصلا مع المجاهرة لأجندات سياسية واموال سياسية تمارس ضغوطها شرقا وغربا وجنوبا وشمالا، وتدسّ عبرتداخلاتها شفرات يفهم منها عدم الرغبة في نجاح هذه التجربة، والعمل مع القوى الظلامية او قوى النظام القديم على تعويق المسيرة بكل الوسائل، وانتهاء بسياسة العزل السياسي التي اثبتت فشلها وعجزها، وربما ستسهم في حال الاصرار عليها في ايجاد وعي مضاد لاجيال جديدة ترفض كل سياسات الاندماج مع المحيط العربي..

ولعل نجاح الانتخابات العراقية وبنسب تجاوزت ٢٦٪ مع كل التحديات الامنية التي استبقت الانتخابات والتهديدات الارهابية، يعكس الاصرار الوطني على ان صفحة الماضي لم تعد قابلة للاستعادة، وان هناك نوعا من(البطولة الاخلاقية)التي تترسخ قيمها في العقل الوطني العراقي، والتي ترغب باستعادة السيادة الوطنية بطرق سلمية خاصة بعد توقيع اتفاقية سحب القوات الاميركية من العراق عام٢٠١١ ،ونبذ كل اشكال العنف والارهاب والتضليل وفرض سلطة القوة الغاشمة على الناس التي كان تمارسها الانظمة السابقة، والتي اسهمت في انتاج العديد من الحروب العبثية، فضلا عن سلوكها في تدمير البنية المجتمعية وتبديد الثروات وتكريس التخلف والعزلة على شعب ينتمي في تاريخه الى حضارات انسانية كبيرة، وللاسف كان بدعم عربي واضح.

ازاء كل هذا بات الرهان اليوم معلقا بالسعي الى بناء دولة جديدة رغم كل المعوقات التي تقف ازاءها، لان صناعة هذه الدولة هو السبيل الكفيل باعادة السلم الاهلي، وتعزيز المسار الديمقراطي الذي شكلت الانتخابات مقدماتها الاجرائية، والتي ستكون هي الاساس في البناء المدني لهذه الدولة، وعلى اساس الاعتراف بالخصوصيات العراقية، وتعظيم الحوار والتآلف والانسنة بين مكونات الشعب العراقي، واستثمار الثروات باتجاه البناء الحضاري والثقافي الذي يمحو ذاكرة الاحتلال وذاكرة الاستبداد والحروب، ويعزز قيم الدولة والحرية والمواطنة والقانون والشراكة والهوية، بعيدا عن أي تدخل خارجي.

لذا بات لازما للجميع ادراك حيثيات واليات سيرورة هذا التحول، وتأمين كل مصادر ديمومته وقوته في الواقع، لان الدولة ستكون هي ضمان تشكيل المجتمع المدني الحر، والمجتمع الحر هو جوهر بقاء الدولة الرشيدة، وان ادراك القوى السياسية لاهمية دورها السلمي في البناء الوطني يعني الاعتراف بدورها في ان تكون ضمانة حقيقية دافعة للتخلص من امراض الماضي، والاستشراف الحقيقي لافق جديد، افق يتسع للجميع، ولمشاركة الجميع في إنضاج عوامل التحول الديمقراطي وعلى اساس الواقع العراقي وطبائع شعبه وبما يضمن حقوقهم في الحياة الحرة الكريمة وفي الاستفادة من الثروات الوطنية في رسم خطط ستراتيجية للنهوض الحضاري التنموي في مجال العيش الكريم والتعليم الواسع وتعميق قيم العدالة والحق والمساواة.

ان ماتجلى عن هذه الانتخابات من تمظهرات وتعدديات متنوعة عكست جوهر الهوية العراقية القائمة على هذا التنوع، وطبيعة الارادة الحرة للعراقيين في ان يراهنوا على المستقبل رغم ضبابيته وغموض توجهاته، الا انه يتمثل الى خيار سلمي، يمكن ان يمنح الاطمئنان اكثر من اشاعة عوامل الخوف والهيمنة والرعب، والذي ظلت عالقة بالوجود العراقي منذ عام ١٩٦٣ ولغاية ٢٠٠٧لان الاعتراف بنتائج معطيات هذه الانتخابات، يعني الاعتراف بالواقع الجديدة، وفشل كل المحاولات التي دأبت على تشويه الواقع الجديد تحت اوهام تزوير الهوية العربية في العراق، وان لا ديمقراطية في العراق تحت الاحتلال رغم ان المروجين لهذه الشعارات هم من المشاركين في العملية الديمقراطية ذاتها، وكأن الفشل في اعادة العجلة الى الوراء هو(المهيج)الذي مازال يحرك الكثير من الدوافع التي تمارس انتاج المزيد من الشعارات المضللة.

ان نجاح الانتخابات بقطع النظر عن معطياتها، وان مشاركة ٦٢٪ من العراقيين فيها يعكس حقيقة كبرى وهي ان العراق هو الذي فاز في رهان الديمقراطية، وان الارهاب والاستبداد قد فشل فشلا ذريعا في تعطيل مسيرة الناس الى تكريس الديمقراطية والانتخاب كحقوق وطنية واخلاقية، مثلما يعكس رغبة الشعب في تواصل مسيرة تقدمه التي قطعت اشواطا مهمة في العديد من المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، ولكن بروح جديدة، تتجاوز عقد المنظورات السياسية الضيقة التي اضرت كثيرا بسياسات الارتقاء بالبرامج التنموية والامنية للشعب العراقي الذي عانى كثيرا من أهوال الاستبداد، ومن الصراعات التي رافقت ظروف الاحتلال وبعض مظاهر الصراعات الأهلية في الشارع العراقي.

ان نجاح بناء الدولة وتعزيز مساراتها الوطنية وتنظيم عمل السلطات والمؤسسات فيها بدءا من السلطة التشريعية وصولا الى السلطة التنفيذية وانتهاء بالسلطة القضائية، هو الاساس الذي يعزز قوة الدولة وقوة مؤسساتها، ونظامها السياسي والاجتماعي، مثلما يعزز دورها في السياق السياسي الاقليمي والدولي، وبما يجعلها تحظى باحترام الجميع، والذي سيقود بالتراكم الى ادراك المسؤوليات الوطنية في بناء الدولة من قبل القوى السياسية ومن قبل الجمهور، وعبر العمل المشرعن لتنظيم شؤونها ومصالحها وسياساتها الداخلية والخارجية، وفي تحديد مسؤوليات النظام السياسي فيها وعلى وفق الدستور، اذ ان الدستور هو القانون العام الكافل لمسيرة الدولة واطرها العامة.والاكثر تجليا في نجاح هذه الانتخابات هو طبائع القوائم السياسية التي حصلت على المراكز المتقدمة فيها، لان هذه القوائم تمثل الثقل الشعبي الاكبر فيها وان التنافس بين هذه القوى يعكس حيوية الديمقراطية وحقيقتها في العراق الجديد، اذ لا ديمقراطية بدون هذا التنافس، لكن ما يدفعنا الى ضرورة انضاج وعي هذه الديمقراطية لتكون باعثا على أثراء المشهد السياسي، هو العمل على تقبل مشروعية هذه الانتخابات والتعاطي مع دلالاتها بمسؤولية وطنية واخلاقية تتواءم لتوسيع افقها وممارساتها، وبالاتجاه الذي يسهم في إنضاج عوامل التحول الى الديمقراطية الإجرائية التي تمارس نظمها الياتها الشعوب المتحضرة، بعيدا عن التشكيك والتسقيط وممارسة لعبة مؤامرات الطاولة، تلك التي تعيدنا الى اغواءات الاستبداد، والتي مازالت بعض القوى في الجوار العراقي تراهن عليها للتشويش على معطيات الواقع العراقي الجديد..

هذه الانتخابات بكل ما تجلت به من معان، وبكل مواجهته من تحديات، وما حملته من دلالات، تعني لنا جميعا اشياء كبيرة، فهي ممارسة وطنية التقت عندها كل اطياف الشعب العراقي، وقيمة سياسية حضارية قصمت ظهر هواة الانقلابات والحروب والعسكرة، وأطلقت العنان لتدفقات إنسانية جديدة تؤمن بالتنافس، والتداول السلمي للسلطة، وإعطاء الجمهور دوره الحقيقي في صناعة المستقبل وفي رسم الخيارات الوطنية، ناهيك عن كونها تعكس الانتصار العراقي الحقيقي على كل عوامل الموت والإحباط والتخلف والسوداوية، هذا الانتصار الذي سيضع العراق رغم كل الصعوبات والتحديات على عتبة المستقبل، وعلى عتبة النهضة الجديدة التي ستجعل الجميع ينظر الى التجربة الديمقراطية العراقية بعين أخرى، بعيدا عن العين الحولاء التي كانت ترى الأشياء شوهاء وضالة وخارجة عن السياق..

مواطن يدلي بصوته